

قلق غربي من أنشطة الصين العسكرية في المحيط الهادئ

منها ماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام السيادة على أجزاء من البحر. وندد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الجمعة الماضي "بالسلوك السيء على مدى عقود" من جانب الصين مما أعاق التجارة الحرة، موضحاً في منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) سبب تصعيد واشنطن لحربها التجارية مع بكين.

وفرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب الخميس الماضي رسوماً إضافية نسبتها 10 بالمائة على واردات صينية بقيمة 300 مليار دولار مما أثار قلق الأسواق العالمية وأنهى هدنة استمرت لمدة شهر في الحرب التجارية بين الجانبين. وتعدت الصين باتخاذ إجراءات مضادة.

والتقى إسبر وبومبيو مع نظيريهما الأستراليين في سيدني اليوم في منتدى أمني سنوي تعهدت خلاله الولايات المتحدة وأستراليا بتعزيز معارضة الأنشطة الصينية في المحيط الهادئ.

وتشعر الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بالقلق من أن تستخدم الصين المساعدات الخارجية لممارسة نفوذ أكبر على الدول الصغيرة بالمحيط الهادئ باعتبارها تسيطر على قطاعات واسعة من المحيط الغني بالموارد.

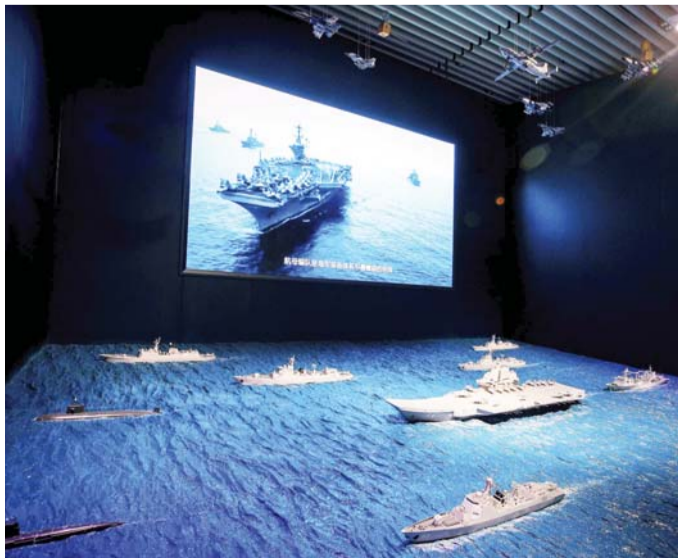
وبعدما جدد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو انتقاده للصين في قضية بحر الصين الجنوبي الجمعة، متهما بكين بتابع "الإجبار" في المنطقة، وذلك في اجتماع وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ترى الصين عكس ذلك تماماً وترد باتهامات مماثلة لواشنطن.

واشنطن تتهم بكين بزعة الاستقرار في المحيطين الهندي والهادئ وبانتهاج سياسات لسرقة الملكية الفكرية وتسليح مناطق المشاع العالمية

ويرى خبراء صينيون أن بومبيو تجاهل عمدا حقيقة أن الوضع في بحر الصين الجنوبي يسوده الهدوء بشكل عام في السنوات الأخيرة بفضل اليات التعاون والتشاور التي وضعتها الدول المعنية في المنطقة.

ويعتبرون أنه في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة تصوير الصين على أنها تمارس الإجبار في بحر الصين الجنوبي، تصبح هي في الحقيقة أذنوية عالمية كبرى عن طريق نشر بذور الشك وعدم الثقة، حيث تسعى واشنطن لإشغال فتيل النزاعات بين الجيران في جنوب شرق آسيا وتقويض الزخم المتنامي للتعاون بين الصين ودول آسيا، مظلما فعلت في أجزاء أخرى من العالم.

وتقول تقارير صادرة عن وسائل إعلام صينية إن الولايات المتحدة تواصل إرسال سفن حربية وطائرات عسكرية إلى المنطقة تحت زريعة حماية حرية الملاحة، على الرغم من حقيقة أن عشرات الآلاف من السفن تجر من خلال بحر الصين الجنوبي كل عام دون التعرض لمشكلات أمنية.



توتر بشأن بحر الصين الجنوبي

سيدني (أستراليا) - لم تقف جهود الولايات المتحدة لكبح فرامل الصين وتمدها التجاري في مختلف مناطق العالم، على الجولة الآسيوية التي قام بها وزير الخارجية مايك بومبيو وتحديدا للعاصمة بانكوك، بل إن الأخير زار أيضا رفقة وزير الدفاع مارك إسبر سيدني.

والتقى كل من بومبيو وإسبر نظيريهما الأستراليين الأحد في منتدى أمني سنوي تعهدت خلاله الولايات المتحدة وأستراليا بتعزيز معارضة الأنشطة الصينية في المحيط الهادئ.

وتأتي هذه الخطوة الجديدة مباشرة بعد جدل تخطى الحرب التجارية بين البلدين، حيث انتهت الأربعة الماضي جولة مناقشاتهما الأخيرة من دون أن تحقق تقدما ملموسا. وتترك واشنطن وفق الخبراء أن الفرصة لمزيد إضعاف الصين لا تكون إلا عبر إحاطة نفسها بحزام دول جنوب شرق آسيا وكذلك الدول المطلة على المحيطين الهندي والهادئ.

واللافت الجديد في مواقف الولايات المتحدة حيال الصين، أن وزير الدفاع الجديد مارك إسبر نزل بقوة لحلبة الصراع مع بكين ليدعم ترسانة قادة البيت الأبيض الساعين لإضعاف الصين ومنعها من التقدم أكثر في محاولة للسيطرة على العالم وريادته.

وقالت الولايات المتحدة على لسان وزير دفاعها مارك إسبر الأحد، إن الصين تعمل على زعزعة الاستقرار في المحيطين الهندي والهادئ واتهمت بكين بانتهاج سياسات اقتصادية استغلالية وسرقة الملكية الفكرية و"تسليح مناطق المشاع العالمية".

وتهدد تصريحات إسبر التي أدلى بها في أول زيارة خارجية بعد توليه منصبه بتأجيج التوتر المتزايد بالفعل بين واشنطن وبكين بسبب الحرب التجارية المتصاعدة بينهما. ويثير نزوع الصين نحو السيطرة وتأكيد الذات خاصة في بحر الصين الجنوبي، وتتحدى بالطاقة مضخوف في المنطقة، وتتحدى الولايات المتحدة هيمنة الصين البحرية وتسعى لبناء علاقات أقوى مع دول تقاوم مساعي بكين تلك.

وقال إسبر للصحافيين في سيدني "نعتقد جازمين بأنه لا يمكن أو ينبغي لدولة واحدة أن تهيمن على منطقة المحيط الهندي والهادئ ونحن نعمل مع حلفائنا وشركائنا لتلبية الاحتياجات الأمنية الملحة للمنطقة".

وقال إسبر "نحن أيضا نقف بحزم ضد نمط مقلق من السلوك العدواني والمزعزع للاستقرار من جانب الصين. يشمل ذلك تسليح مناطق المشاع العالمية... مستخدمة للدور من أجل إبرام اتفاقات سيادية ودعم السرقة التي ترعاها الدولة للملكية الفكرية للدول الأخرى".

وأشارت الصين التوتر في المنطقة وأغضبت الولايات المتحدة بعد وضع معدات عسكرية وإقامة منشآت أخرى على الجزر الصناعية التي أقامتها في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه.

وتزعم الصين سيادتها على أجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي الذي تمر عبره تجارة عالمية تصل قيمتها إلى 3.4 تريليون دولار سنويا. وتتنازع دول العالم السياسي ورئيس المجلس الأميركي الدولي الخاص بالشرق الأوسط، المجتمع الدولي لعدم انتهاك أي إجراء إزاء ما قال إنه انتهاك إيراني واضح للقانون الدولي، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة المتفق عليها دوليا والخاصة بقانون البحار، والتي وقعت عليها إيران ولكنها امتنعت عن التصديق عليها.

وذكر رافي زاده في تقرير له نشره "معهد جيتسون" الأميركي أنه كلما كان هناك صمت، زاد نشاط الدول المارقة، وأضاف بأن هناك حاجة لأن تحلل الأمم المتحدة القادة الإيرانيين مسؤولية الانتهاكات، وأن تتخذ إجراءات ملائمة ضد عدوان إيران في الخليج. وأضاف أنه إذا لم تفعل الأمم المتحدة ذلك، فإن الدول الأخرى ستكون حقا إذا لم تحذو حذو إيران وتنتهك القوانين الدولية - مما يمكن أن يؤدي لاندلاع حرب كبرى.

صمت الحلفاء يربك حسابات واشنطن إزاء تهديدات طهران الأوروبية يرفضون الانسحاق وراء ضغوط ترامب القسوى

الأوروبيون يرفضون الانسحاق وراء ضغوط ترامب القسوى



ترامب مصمم على ردع إيران

السياتور الأميركي راند باول هو الذي قدمها، بعد أيام من فرض واشنطن عقوبات على وزير الخارجية الإيراني. وأضاف "أولا، يلتقي السياتور الأميركي مع ظريف، وهو مدعو بعد ذلك إلى البيت الأبيض".

ويرى سينا تومسي، وهو باحث بالمجلس القومي الإيراني الأميركي، أن هناك تناقضا في منطق الإدارة الأميركية. فقد فرست وزارة المالية الأميركية عقوبات على ظريف "لأنه مقرب من خامنئي" ولكن المسؤولين يقولون من وراء ظهر ترامب إن "جواد ظريف ليس صانع قرار رئيسي، لذلك نحن لا نريد التفاوض معه".

وقالت بريارا سالفين، مديرة مشروع مستقبل إيران في مجلس الأطلسي لـ"ذا ناشونال إنترست"، "إذا كنا نريد اتفاقا جيدا مع إيران، فمن هو المقترض أن يقود المفاوضات؟ ليس من حقنا اختيار كبير المفاوضات الإيرانيين الرئيسيين، وإلا كان لهم الحق في اختيار كبير مفاوضاتنا. إن كل هذه الأمور تخرب أي إمكانية للدبلوماسية، وهو ما يحتمل أن يكون هدف من كانوا وراءها لأنهم، بصراحة، لا يريدون أي اتفاق جديد بين الولايات المتحدة وإيران".

لكن مركز ويلسون الأميركي يشير إلى أن بيان وزارة الخارجية الأميركية قال إن الولايات المتحدة تواصل السعي للتوصل لحل دبلوماسي يواجه السلوك المدمر من جانب النظام الإيراني، وإن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو التوصل لاتفاق شامل يواجه جميع التهديدات الإيرانية، وحتى يتحقق ذلك، ستستمر الحملة الأميركية للعزل الدبلوماسي والضغط الاقتصادي الأقصى.

وينقد الدكتور ماجد رافي زاده، العالم السياسي ورئيس المجلس الأميركي الدولي الخاص بالشرق الأوسط، المجتمع الدولي لعدم انتهاك أي إجراء إزاء ما قال إنه انتهاك إيراني واضح للقانون الدولي، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة المتفق عليها دوليا والخاصة بقانون البحار، والتي وقعت عليها إيران ولكنها امتنعت عن التصديق عليها.

وذكر رافي زاده في تقرير له نشره "معهد جيتسون" الأميركي أنه كلما كان هناك صمت، زاد نشاط الدول المارقة، وأضاف بأن هناك حاجة لأن تحلل الأمم المتحدة القادة الإيرانيين مسؤولية الانتهاكات، وأن تتخذ إجراءات ملائمة ضد عدوان إيران في الخليج. وأضاف أنه إذا لم تفعل الأمم المتحدة ذلك، فإن الدول الأخرى ستكون حقا إذا لم تحذو حذو إيران وتنتهك القوانين الدولية - مما يمكن أن يؤدي لاندلاع حرب كبرى.

وكانت إيران حريصة في ما يتعلق بالطريقة التي يمكن بها أن تفرض "الما" على الغرب. وفي كل مرة عندما لم تواجه ردا انتقاميا، كانت تزيد من التصعيد. ومن الملاحظ أنها حرصت في ما يتردد أنها قامت به من عمليات خاصة بالناقلات وتدخلها في حركة المرور عبر مضيق هرمز، أنها لم تتسبب في أي خسائر في الأرواح، ولذلك كان رد الفعل الغربي ضعيفا للغاية. ودعا الغرب إلى خفض التصعيد.

وأضاف إيتزوني في تقرير نشرته مجلة "ذا ناشونال إنترست" أن الطريقة التي تفسر بها إدارة ترامب عدم ردّها على ما تقوم به إيران مثيرة للغاية. فهي تقول إن طهران تسعى لمواجهة عسكرية، ولكن الولايات المتحدة لن تقع في مثل هذا الفخ. ويقول إيتزوني إن واشنطن، بعدم ردّها على استقرارات إيران، تحبب كل مخططاتها.

طهران تتجاوز حدودها

قال إيتزوني إنه إذا لم يحقق المستوى الحالي من الاستقرارات ما تصبو إليه إيران، وإذا ما قوبلت برد فعل ذي فاعلية ضئيلة، فإن المنطق في هذا الموقف يدعو إيران إلى التصعيد. ويمكن للولايات المتحدة وقف التصرفات الإيرانية إذا استسلمت وألغت العقوبات. ولكن إذا كانت الولايات المتحدة غير مستعدة لقبول إيران التي تصر على الحصول على أسلحة نووية وصواريخ طويلة المدى، واستخدام مواردها لدعم الإرهاب في أنحاء المنطقة، مع تحقيقها الهيمنة فيها بصورة متزايدة، فسوف يتعين على الولايات المتحدة أن ترد بقوة على الاستقرارات الإيرانية.

من ناحية أخرى، يقول ماثيو بيتي، باحث شؤون الأمن القومي في "ذا ناشونال إنترست"، إن الرئيس ترامب يقول إنه يريد التحدث مع إيران، ولكن العناصر المتشددة في إدارته أعلقت بابا آخر للمفاوضات، حيث فرضت عقوبات اقتصادية على وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية إنها ترى أن "وزارة الخارجية الإيرانية ليست مجرد نزاع دبلوماسي للجمهورية الإسلامية ولكن أيضا أداة لتعزيز الكثير من سياسات المرشد الأعلى التي تسبب عدم الاستقرار".

في طهران الأحد أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تلقى دعوة للقاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض.

وتأتي الأنباء عن الدعوة، التي قال المتحدث باسم الحكومة علي ربيعي إن

لم تكال مساعي الإدارة الأميركية برئاسة دونالد ترامب لحشد أكثر عدد ممكن من الحلفاء لردع تهديدات إيران المتنامية في منطقة الشرق الأوسط بالنجاح المنتظر، فرغم أن ترامب يردد منذ أشهر مقولة تجنب التدخل العسكري وتعويضه بتشكيل حزام دولي متين يحد من أنشطة طهران التخريبية، فإن جل المواقف الأوروبية والغربية من الدول الحليفة لواشنطن تشي بأن أصدقاء الولايات المتحدة لن يغامروا بتبني "الضغوط الأميركية القسوى" على إيران بتعلة أنهم سيكفونون أكثر أمانا من أن يجرحهم ترامب إلى مقامرة محفوفة بالمخاطر.

وتحاول إيران إرغام العالم على التعامل معها والسعي لإظهار عدم اكتراثها بحملة "الضغط القسوى" الأميركية والتي تهدد أي طرف دولي يمارس نشاطا تجاريا مع إيران.

وفي هذا الصدد، أعلن رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية للجيش الإيراني العميد أحمد رضا بورديستان الأحد أن احتمالات اندلاع نزاع في منطقة الخليج تضاءلت، بعد سلسلة أعمال عنيفة في المياه الإيرانية (مرتفعة) وقال بورديستان "ربما للوهلة الأولى، تشير الأحداث في الخليج الفارسي إلى احتمال أن يكون هناك صراع عسكري، لكن عندما ننظر إلى عمق الأحداث، تقل الاحتمالات إلى حد كبير".

وأضاف "ليس لجميع دول الخليج مصلحة في رؤية أزمة أخرى في المنطقة"، مؤكدا أن "القوة العسكرية للقوات المسلحة الإيرانية (مرتفعة) لدرجة أن غطرسة العالم لن تجرؤ على استخدام أي خيار عسكري ضد البلاد".

ورأى أن "الخليج الفارسي يشبه ترسانة الأسلحة حيث إن مجرد انفجار العباب نارية يمكن أن يسبب كارثة كبيرة".

أصدقاء واشنطن لا يستجيبون لطلب المساعدة الأميركية لمزيد الضغط على تهديدات إيران، اعتقادا منهم أنهم سيكونون في أمان بمعزل عن سياسات ترامب

وبشأن الصعوبات التي تخفق طهران، يقول أميتاي إيتزوني، أستاذ الشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن، إن إيران تعاني من العقوبات المفروضة عليها، وقد حاولت طوال عام الانتكاف عليها بدعوة الاتحاد الأوروبي إلى أن يجد سبلا لتجاوز هذه العقوبات. وعندما لم يستجب الاتحاد الأوروبي، قررت إيران فرض تكاليف على الغرب من أجل دفعه إلى رفع العقوبات.

واشنطن - رغم تصادي إيران في انشطتها التخريبية في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فإن تطورات مواقف حلفاء الولايات المتحدة لا تتسبب عمليا إلى وجود تفاهات محسومة بشأن المزيد من الضغط على طهران.

ومنذ أن واجهت واشنطن صعوبات في كسب دعم حلفائها لمبادرة تهدف لتشديد الرقابة على الممرات الحيوية لشحن النفط في الشرق الأوسط، بسبب مخاوفها من تهديدات إيرانية، لا توجد إلى اليوم تطورات تؤكد تماهي مواقف الولايات المتحدة مع أصدقائها بشأن ما تريد أن تقدم عليه إدارة ترامب من فرض ضغوط قسوى ضد طهران.

مواقف متناقضة

باستثناء التطور الوحيد، الحاصل في التغييرات السياسية الغربية بالقرن مع اعتقال رئيس الوزراء البريطاني الجديد بوريس جونسون سدة الحكم والذي يبدو أنه يتبنى سياسات ترامب الخارجية، فإن بقية حلفاء واشنطن وفق العديد من التقارير لا يريدون المخارفة واتباع سياسات الولايات المتحدة في علاقة بالملف الإيراني.

وبشأن الحيرة الأميركية إزاء التهديدات الإيرانية، يقول جون بي الترمان، مدير برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، إن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب طلبت المساعدة لمواجهة التهديدات الإيرانية، لكن أصدقاء واشنطن لم يستجيبوا وقروا أنهم أكثر أمانا في البقاء بعيدا عن "الضغط القسوى" التي يمارسها ترامب على إيران.

ويضيف الترمان أن سبب ذلك ليس الخوف من الإيرانيين، ولكن لأن أصدقاء وشركاء واشنطن راوا أنهم قد يكونون أكثر أمانا بعيدا عن أي شيء تعزز الولايات المتحدة القيام به، وما يُحتمل جرهم إليه.

ويشير الترمان إلى أنه يبدو أن الحكومة الإيرانية تتبع سياسة تقوم على استمرار التوترات في الخليج وجعلها في حالة محتدمة لكن دون أن تتطور الأمور إلى درجة الغليان. والهدف من ذلك خلق أزمة وليس نشوب حرب.